

## 1-أولاً: نشأة وتطور نظام LMD:

### 1-1- في أوروبا :

لقد كانت قارة أوروبا منذ القديم مقرا للكثير من التحولات والاكتشافات والاختراعات والتطورات سواء الاجتماعية والثقافية والاقتصادية أو الصناعية، وتعد هي السبابة في اقتراح نظام ملائمة أنظمة التعليم العالي الذي توج في اقتراح بولون عام 1990 ويتمثل هدف هذا الأخير بالتعجيل بالاندماج في فضاء واسع يسمح لحركية الباحثين والطلبة والأساتذة، ” ويعتبر هذا الاقتراح القديم الذي تميز بالتطور السريع فقد تم تبنيه بعد الحرب العالمية سنة 1949 من طرف مجلس أوروبا.

وقد قامت المنظمة العالمية للتربية UNESCO بداية من سنة 1970 بمبادرة تهدف إلى تنسيق أنظمة التعليم العالي في مختلف دول العالم وقد حثت هذه المنظمة على رفع عدد الاتفاقيات الجهوية حول الاعتراف بالتعليم وشهادات التعليم العالي وقد تم تطور هذا النظام عبر عدة ندوات واتفاقيات أبرزها<sup>(1)</sup> :

**1- 2- ندوة السربون ماي 1998:** خلصت هذه الندوة إلى بيان تمت المصادقة عليه من طرف وزراء التعليم العالي لكل من فرنسا، ألمانيا، إيطاليا وبريطانيا ونادي هذا البيان لحركة جماعية وموحدة من أجل الوصول لحركة الجامعيين وتطبيق نظام الطورين:

- طور الليسانس Undergraduate

- طور ما بعد الليسانس Graduate : يبدأ بالماستير وينتهي بالدكتوراه

### -أهداف بيان ندوة السربون:

أ- الحركية : تسهيل عملية الحركية البشرية في الفضاء الأوروبي ومحاولة إدماج المتكويين في سوق العمل.

ب- السيولة : تشجيع الشراكة بين الجامعات وإدخال السيولة في فروع التعليم العالي.

ج - الليونة: تسهيل عملية العودة لمواصلة الدراسة والاعتراف بفترات الدراسة.

د- المقروئية : رفع مستوى المقروئية للشهادات الأوربية وإيصالها لمستوى عالمي

**1-2- ندوة بولون 1999 :** عقدت هذه الندوة في 19 جوان 1999 وتم فيها عرض مفصل للأهداف المرجوة من

ندوة السربون، وشارك في هذه الندوة دول أخرى إضافة إلى اللجنة الأوربية والاتحادات الجامعية واحتوى بيان هذه الندوة على ستة مبادئ وهي:

أ- نظام للرتب الأكاديمية. ب- نظام مجزئ للطورين

ج- نظام تجميع وتحويل الأرصدة د- الحركية البشرية (الطلبة، الأساتذة، الباحثون)

هـ- التقويم الدائم. و- البعد الأوربي للتعليم العالي

(1) <http://www.onea.dz/?p=1965>

1-3- ندوة براغ (ماي 2001) : انعقدت ندوة براغ في 19 ماي 2001 بعد إقرار أكثر من 300 مؤسسة أوروبية

للتعليم العالي بأسابيع قليلة للتصريح بضرورة ملائمة الشهادات «و يعرف هذا التصريح بتصريح سلامنك Salamanque وقد أقر ما يلي:

- أ- تنمية الحركية وتعزيز برنامج التبادل.
- ب- تنظيم التنوع.
- ج- إعادة النظر في تنظيم أطوار التعليم العالي..
- د- تعميم نظام الأرصدة.
- هـ- تقوية الجاذبية الأوروبية في ميدان التعليم العالي

## 2- إصلاحات نظام LMD:<sup>1</sup>

اتسم قطاع التعليم العالي في الجزائر بإصلاحات عديدة اعتمد أغلبها على سياسات التضخيم كاستراتيجية أساسية للتنمية، بما في ذلك آخر الإصلاحات، أي تطبيق نظام إل إم دي، والذي دخل حيز التنفيذ منذ 2004-2005. يرجع التركيز على استراتيجية التضخيم، من جهة، إلى الواقع الديموغرافي للبلاد وخصوصاً علو نسبة الشباب فيها، كما يعود ذلك من جهة أخرى إلى خيارات سياسية حكومية معينة.. فعلى سبيل المثال، صرحت المديرية العامة للبحث العلمي والتطور التكنولوجي سنة 2008 بوجود حوالي 600 باحث لكل مليون نسمة، وهو ما لا يرقى إلى المعدل العالمي. والتزمت المديرية آنذاك بتضخيم هذا العدد إلى المستوى اللائق، مشيرة إلى نظام LMD كأداة مهمة لتحقيق هذا الهدف. كما أشاد -ولا يزال يشيد- العديد من مسؤولي وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بقدرة هذا النظام على تضخيم رأس المال البشري بصفة عامة.

لكن الجزائر لم تنفرد بالتوجه نحو استخدام سياسات التضخيم لزيادة عدد خريجي الجامعات. ففي نفس الزمن (أي ما يقارب 2005) بدأ أعضاء من الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا (ما يعرف بإيكواس) باعتماد نظام LMD كذلك، وقد قامت كل من البرازيل والهند وأندونيسيا والصين باتخاذ إجراءات مشابهاة. كما أبرزت دراسة أجريت خلال سنة 2013، استعرضت السياسات الرسمية لتسيير التعليم العالي عبر 20 دولة من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وجود نمط مشترك بين تلك الدول فيما يخص تبنى إصلاحات تعتمد على أسس سياسات التضخيم. للأسف، من الصفات المشتركة الأخرى التي حددتها هذه الدراسة، وجود نقص في تعزيز سياسات التضخيم بآليات ضمان جودة التعليم العالي في هذه المنطقة بالذات. وبعبارة أخرى، فإن أحد القواسم المشتركة بين سياسات تضخيم التعليم العالي التي عرفتتها بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كما طبقت على أرض الواقع يتمثل في محاباة الكمية على حساب النوعية. لعل هذه الملاحظة لا تأتي بالجديد لطلبة وأساتذة الجامعات الجزائرية الذين يعايشون هذا الواقع يوميًا. ففعلاً، يواجه المرء تناقضات صارخة عند محاولة رصد أثر سياسات التعليم العالي في الجزائر. فالمصادر الرسمية غالباً ما تتبجح بإنجازات كبيرة خصوصاً فيما يتعلق بإنجاز البنى التحتية وزيادة أعداد الطلبة وخريجي الجامعات بينما تتزايد نسب التدمير والتوتر داخل الجامعات.

(<sup>1</sup>) <http://www.inspiremagazine.anasr.org> ، oussama Mmetatla، 27 janvier 2016

إن الأسباب التي أدت إلى هذا الشعور بتدهور الجودة في قطاع التعليم العالي لم تعد قابلة للجدل. وكما صرح مؤخراً وزير التعليم العالي والبحث العلمي، فإن اعتماد نظام LMD لم يسبقه تقييم مفصل لحالة الجامعات في الجزائر، ولم يأخذ بعين الاعتبار واقع السياقات المحلية والوطنية، ولم يُدرج في إطار مشاورات تضم الشرائح المعنية بتلك الإصلاحات من طلبة وأساتذة وإداريين. تسليماً بكل ذلك وتداركاً له، أطلق وزير التعليم العالي مباشرة بعد توليه منصبه الجديد سلسلة من المشاورات لتقييم النظام الجامعي ومن ثم الشروع في إصلاح نظام إل إم دي.

وبالرغم مما في هذه الخطوة من حسن تدبير نسبي مقارنة بما فات، لنا أن نتساءل وبجدية حول طبيعة أي إصلاحات محتمة بعد ما يقارب عشر سنوات من تطبيق هذا النظام، وأن نأخذ بعين الاعتبار تداعيات هذا النظام على التنمية الفكرية والاجتماعية والاقتصادية تهنئنا. ومن أخطر هذه التداعيات التي أود التطرُق إليها في هذا المقام:

- (1) الاستقطاب الذي أصاب اهتمتع الطلابي من جراء تطبيق نظام إل إم دي.
- (2) أثر هذا النظام، الحاصل والمحتمل، على صياغة تجربة التعليم العالي وخاصة في ما يتعلق بعلاقة الطالب الجامعي بالمؤسسات الجامعية واهتمتع عامة.

## 2-1- الاستقطاب الطلابي

لم تكن هناك آليات واضحة لضمان انتقال سلس من النظام الكلاسيكي إلى نظام إل إم دي، ولا تدابير مناسبة لتعايش النظامين خلال فترة انتقالية محددة الملامح. على أرض الواقع، تجسد هذا النقص في التوتر المتزايد بين كل من طلبة النظامين وبين إدارات الجامعات بخصوص ما يروونه تقويضاً لقيمة شهاداتهم الجامعية وتبعيات ذلك على مستقبلهم المهني والأكاديمي.

لا يزال طلبة وخريجي نظام LMD يطالبون بالمساواة التامة مع النظام الكلاسيكي لا سيما فيما يخص ترتيب الوظيفة العمومي والفرص المتاحة لهم لمواصلة الدراسات العليا. في نفس الوقت، يلتزم طلبة وخريجي النظام الكلاسيكي بمقولة عدم تكافؤ مستوى التكوين بين النظامين من حيث المدة والنوعية، مما يلغي في نظرهم أي محاولة لتبرير المساواة ومعادلة الشهادات. ولعل ما ميز الرد الرسمي على هذه التوترات والمطالب المتضاربة هو خيار التخلص التدريجي من النظام الكلاسيكي والاستجابة لضغوطات الطلبة والأساتذة إلى حين ذلك عبر مجموعة من الإجراءات الوسيطة تمثلت أساساً في إدخال تصنيفات جديدة في الوظيفة العمومي، وفرض نسب محدودة على أعداد الطلبة الذين يمكنهم المواصلة في الدراسات العليا، على كلا الطرفين، وإضافة مجموعة جديدة من الرتب الأكاديمية؛ إجراءات ترقيعية كونت في مجملها متاهة بيروقراطية حقيقية!

وما زاد الطين بدة أنه كثيراً ما ضاع من تحطّل على شهادات جامعية من جامعات أجنبية وأراد الالتحاق بصفوف زملائه داخل الجزائر، ضاع في خضم هذا التضارب والمتاهات البيروقراطية الناتجة عنه، مما أدى في تهاية المطاف إلى خسارات كبيرة في استثمار المواهب والثروة الفكرية للجزائر. النتيجة هي مجتمع أكاديمي وطلابي مجزأ وقطاع تعليم عالٍ يولّد الصراع والعداء والشعور بالتهميش، بدلاً من زرع حس الانتماء والتضامن وروح الواجب.

غرضي من بسط هذه المشكلات المعروفة هو تسليط الضوء على المفارقة التي تكمن وراء هذا التباين والتضارب. فالحالة

البائسة التي انتهى إليها قطاع التعليم العالي في الجزائر قد نتجت عن نقض أحد الركائز الأساسية لنظام LMD كما صيغ في سياقه الأصلي، وهو ضمان سلاسة تنقل الطلبة بين أنظمة التعليم العالي المختلفة، بناءً على توحيد إجراءات منح الشهادات. في سياقه الأصلي، هذا الحراك الذي يعد نظام LMD بتوفيره يتمثل في تسهيل عملية تنقل خريجي الجامعات بين الدول الأوروبية التي صاغت هذا النظام على قياسها. من هذا المنطلق يصعب أن نتخيل أن الغرض من تطبيق نظام LMD في الجزائر هو تسهيل -أو بالأحرى مفاقمة- تنقل خريجي جامعات الجزائر إلى أوروبا، أو ما نعرفه تهجرة الأدمغة، ولكن ليس من الصعب معاينة قطاع التعليم العالي الجزائري وهو يتخبط تحت تجاذب أمواج تناقضاته الداخلية، باعتبار أن ذلك نتيجة منطقية بل وحتمية عند القيام بالتقاط نظام معين من السياق الذي صيغ فيه ثم تطبيقه -بتلقٍ سلمي- في سياق مغاير تماماً.

**جذور وسياق نظام LMD:** عادة ما يتحدث الملاحظون والمعلقون على نظام LMD باعتباره جزءاً من التطورات التي تلت التوقيع على إعلان بولونيا من طرف وزراء التعليم العالي الأوروبيين سنة 1999. لكن ما يغفل الأغلبية عن ذكره هو أن إعلان بولونيا نفسه نابع من مبادرات أوروبية سبقته ومهدت إليه في سياق إنشاء مساحة منسقة للتعليم العالي في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي، أذكر منها ما يعرف بـ"ماجنا كارتا يونيفارسيتاتوم" اتفاقية لشبونة وإعلان السوربون. وثقت اتفاقية لشبونة سنة 1997 الأسس التي يتم من خلالها قبول الشهادات الجامعية بين أعضاء الاتحاد الأوروبي، في حين شهد إعلان السوربون سنة 1998 موافقة كل من المملكة المتحدة، إيطاليا، ألمانيا، فرنسا على إنشاء منطقة موحدة للتعليم العالي في أوروبا لاستخدامها "كوسيلة لتشجيع تنقل المواطنين وزيادة نسب التوظيف والتنمية الشاملة للقارة" حيث أشار وزراء التعليم الأوروبيون آنذاك أن "الاقتصاد الأوروبي بحاجة إلى تحديث شامل حتى يتمكن من منافسة الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من قوى العالم". لنضع جانباً العواقب الناجمة عن فرض نموذج أنجلوسكسوني على دول متفاوتة التجانس، ونقول إنه عند وضع نظام LMD في سياقه الأوسع هذا، يتضح لنا جيداً أن لعملية بولونيا مكانة محددة ضمن رؤية واضحة وواسعة النطاق لتوحيد أوروبا، رؤية تضع التعليم العالي في مركز ما يسمى "اقتصاد المعرفة" للتصدي لتحديات خارجية تراها دول أوروبا مشتركة بينها. كما يمكن الرجوع هذه الرؤية إلى الوراء قليلاً لنها في سياق أكبر من ذلك، وهو تفتُّن دول أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية وإدراكها أن تكاملها على مختلف المستويات سيلعب دوراً حاسماً في تحديد مصير القارة وقدرتها على فرض نفسها ضمن أقطاب الهيمنة العالمية التي بدأت في البروغ غداة الحرب. من خلال هذا التكامل، كانت أوروبا تهدف إلى تجاوز حدود الدولة القومية عن طريق صياغة رؤية تساعد على خلق هوية أوروبية مشتركة والحفاظ على مكانتها في العالم. وهذا بالظبط هو ما نفقده عندما نقل مجموعة من السياسات من سياقها ونسخها بتلقٍ سلمي وكأتم مجرد مجموعة من الإجراءات، بينما تمت صياغتها في الحقيقة لترسيخ مكانة شعوب بعينها وأهميتها التاريخية في العالم. في أحسن الأحوال إذن، تطبيق نظام LMD في الجزائر -ما دام يستبطن رؤية أوروبية لدور التعليم العالي في التنمية- سيكرس التبعية للهيمنة الأوروبية. أما في أسوأ الأحوال، ونحن فيها، فهو يحول دون صياغة رؤية محلية بديلة من أجل التحرر الفكري والثقافي تهتمعات ما بعد الاستعمار. أقول ما بعد الاستعمار لأن علينا ألا نتجاهل أطروحات الهيمنة والإمبريالية والاستعمار في تحليلنا لهذه الأمور باعتبار أن سياقنا

التاريخي الموازي للتطورات التي أدت إلى صياغة نموذج سياسة التعليم العالي الأوروبي هو الاستعمار والإمبريالية، وأن نطاق تطبيق هذا النظام قد شمل أغلب أنحاء المستعمرات الأوروبية السابقة في إفريقيا والشرق الأوسط. فإذا كان الاستعمار يأخذ شكل زرع أجياب استيطانية في الأراضي البعيدة لاستنزاف خيراتها، فالإمبريالية - كما يقول إدوارد سعيد - هي مواصلة الهيمنة على سيادة تلك الأراضي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، إما عن طريق القوة أو عن طريق التعاون السياسي والتبعية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية. ما نستنتجه إذن هو أن صناع القرار في الجزائر، في تقليدهم تقليد المتلقي للسياسات الأوروبية لإدارة التعليم العالي، قد ركزوا على الشكل وتجاهلوا المضمون بعقول أداتية تكّرس التفكير الأداتي المهووس بالإجراءات بدون الوعي النقدي لأهدافها العضوية، معززين بذلك مسارنا الدائم على خطى التبعية. فقد فشلوا بهذا التوجه على أكثر من صعيد:

1. في اختيار مسار التقليد بدل الإبداع والابتكار.
2. في تقليدهم للشكل بدل المضمون.
3. في تطبيق ما قلّده بغير كفاءة.
4. في تثبيط القوى الفكرية المحلية القادرة على صياغة بديل أو بدائل.
5. في استدامة التبعية الفكرية والثقافية والاقتصادية لرؤية تكّرس الهيمنة والتنمية الأوروبيتين.

## 2-2- الخلفية الأيديولوجية والصياغة المادية للتعليم العالي

ولكن القصور الذي شهده تطبيق إصلاح LMD في الجزائر يمتد إلى بُعد أشد إثارة للقلق. إن سياسات تضخيم التعليم العالي، كما طبقت عبر مختلف أنحاء العالم، تستوجب تكاليف مرتفعة لضمان جودتها. سيمكننا النظر في طرق تمويل هذه السياسات من معاناة خلفية أيديولوجية غالباً ما يغفل عن ذكرها أو يتجاهلها من يخوض في قضية إصلاحات LMD في الجزائر. فلننظر إذن إلى التجربة الأوروبية التي جعلناها نموذجاً يحتذى به. بداية، تجدر الإشارة إلى أن صياغة مخططات إنشاء مساحة مشتركة للتعليم العالي في أوروبا تمت بدون إشراك المنظمات الطلابية للبلدان المعنية. كما أدى الشروع في تنفيذ هذه المخططات إلى ظهور مجموعة من التحولات الجذرية في نمط إدارة مؤسسات التعليم العالي في أنحاء أوروبا حيث بدأت هذه الأخيرة في تطبيق مبادئ تجارية لتسيير أنشطتها الرئيسية من تعليم وبحت. من ناحية أخرى، شهد عدد من الدول الأوروبية زيادات تدريجية في تكاليف الدراسة التي يدفعها الطلبة وفي الاعتماد على القطاع الخاص لتمويل النشاطات الرئيسية للجامعات. صاحب هذه التحولات احتجاجات طلابية شديدة، ففي عام 2000، على سبيل المثال، صرحت الحملة من أجل التعليم اتحائي أن "تمويل الجامعات من طرف القطاع الخاص سيزيد من سيطرة هذا القطاع المباشرة وغير المباشرة على نظام التعليم... وأنه ليس من العدل حصر خيارات التعليم في جملة المناهج الممولة من طرف هذا القطاع". كما نظم طلاب جامعة برشلونة احتجاجات سنة 2009 استنكروا فيها عدم وجود شفافية في كيفية صياغة المناهج والمقررات التعليمية، وعرفت المملكة المتحدة مظاهرات عارمة بعد أن قررت الحكومة رفع تكاليف الدراسة سنة 2010.

لا يخفى على أحد أن السياسات المدرجة في عملية بولونيا تستبطن رؤى إيديولوجية متحذرة في مبادئ السوق الحرة والنظام الرأسمالي. وعلى الرغم من عدم وضوح الصورة تماماً في الجزائر - فقد ألح وزير التعليم العالي الحالي مثلاً - على مواصلة تمويل الجامعات من الخزينة العامة - إلا أن هناك مؤشرات موازية توحى بالتوجه التدريجي نحو دفع الجامعات للاعتماد على القطاع الخاص لتمويل بعض نشاطاتها وإدراج جامعات خاصة في قطاع التعليم العالي بصفة دائمة (يوجد أربعة مقترحات قيد الدراسة من طرف الوزارة المعنية في وقت كتابة هذه السطور). نحن إذن نخطو خطوات حيوية على درب الخصوصية. وباستبطانها للأيديولوجيا النيوليبرالية، يُعتبر نظام LMD في الحقيقة النظام الأمثل لإعادة هيكلة قطاع التعليم العالي، بحيث يتوافق مع أسس اقتصاد السوق، والوسيلة المثلى لتهيئة البيئة الملائمة لاستيراد خدمات التعليم العالي، وبالتالي تعزيز خصوصية هذا القطاع.

شئنا أم أبينا إذن، نموذج LMD سيكرس سيطرة الدوافع الاقتصادية على قطاع التعليم العالي التي ستهيمن على مناهج ومقررات التدريس لتصبح الدراسات العليا سلعة أخرى من بين السلع خاضعة لقوانين العرض والطلب والتنافس بين من يوفرها. الإشكالية هنا تكمن في إعادة صياغة طبيعة الدراسات العليا، فعندما تصبح هذه الأخيرة سلعة من بين السلع، يتحول التركيز من الفائدة الاجتماعية إلى الفائدة الفردية فيزداد رواج النزعة الفردية وضمور النزعة الاجتماعية للتجربة الجامعية، كما تتسلسل قيم نيوليبرالية إلى طبيعة تسيير القطاع فيزيد الهوس بالمؤشرات الكمية.. كعدد خريجي الجامعات الذي ينتجه القطاع، بدل نوعية التكوين وما يعود به على التنمية الفكرية والثقافية للمجتمع. ومن ثم سيتحول التعليم العالي إلى وسيلة لا لتنمية الأفراد بعزلة عن المجتمع فحسب، بل كذلك لتعزيز هيمنة القوى الاقتصادية التي تسيطر على أشكال المناهج الدراسية وتحدد مضامينها خارجية كانت أم داخلية.

كما سيحول هذا النموذج طبيعة العلاقة بين الطالب وأساتذته ومؤسسات التعليم العالي إلى علاقة تعاقدية ذات منظور تجاري بحت، تسودها قيم إنتاج واستهلاك السلع والأشياء، فتحل القيم التبادلية محل القيم الأصيلة لطلب العلم والبحث عن المعرفة ذات القيمة الاجتماعية. فيعاد إذن صياغة مفهوم "اقتصاد المعرفة" الذي لن يعبر عن استخدام المعرفة لتنمية المجتمع، بل لتكريس مجال المعرفة لأجل الربح الخاص. القضية محورية إذن وحرجة للغاية، والحاجة إلى رؤى بديلة للتعليم العالي نابعة من قيم متجاوزة للقيم المادية، ملحة جدا لتخطي مركزية سياسات الدولة والوصول إلى بلورة قيم تحررية حقة تعين مجتمعنا على الخروج من دائرة الهيمنة الفكرية والاقتصادية التي تغمره.<sup>1</sup>

(<sup>1</sup>) Lorenz, C. (2006). Will the universities survive the European Integration? Higher education policies in the EU and in the Netherlands before and after the Bologna Declaration. Sociologia Internationalis, 44(1), 123

### 3 - نظام LMD في الجزائر :

انخرطت بلادنا منذ سبتمبر 2004 في السياق الخاص بإصلاح أنظمة التعليم العالي ، « فعلى ضوء توصيات اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية للمخطط الخاص بإصلاح النظام التربوي المتبنى من طرف مجلس الوزراء في 20 أبريل 2002 تم تسطير هدف إستراتيجي للمرحلة [2004-2013] يتمثل في إصلاح شامل وعميق للتعليم العالي مصحوبا بتحسين البرامج البيداغوجية وإعادة تنظيم التسيير البيداغوجي . ويجدر بنا أن نشير إلى أن الشهادة القديمة (شهادة النظام الكلاسيكي ، تستمر الجامعة في تقديمها وقد اختيرت في سبتمبر 2004 عشرة مؤسسات لتكون قيادية في تطبيق نظام LMD ، وأما الآن فقد تم تعميمه على كافة المؤسسات الجامعية الجزائرية .

تتمحور الهيكل الجديدة للتعليم العالي حول ثلاث شهادات هي ليسانس ، ماستر ، دكتوراه . وتهدف إلى تحسين نوعية التكوين الجامعي وجعله يتلائم مع باقي الأنظمة التكوينية في العالم وإعطاء دور كبير للطلبة في هذا النظام من خلال تسهيل حركة الطلبة وتوجيههم وتممين العمل الذاتي للطلبة وتنصيب إجراءات مرافقة الطلبة في أعمالهم وتممين المكتسبات وتسهيل تحويلها وإقتراح مسارات تكوينية متنوعة وتكييفها مع الحاجيات الإقتصادية، مع ضرورة إنفتاح الجامعة والتكوين علي الخارج<sup>(1)</sup>

سعت الإصلاحات إلى الإنفتاح علي المحيط الإقتصادي والإجتماعي والإستجابة لمختلف متطلباته وذلك من خلال طرح مسارين تكوينيين هما مسار أكاديمي ومسار مهني وذلك علي مستوى الليسانس والماستر . فالمسار الأكاديمي هو الذي يسمح للطلّاب بالدخول المباشر في دراسات أكثر طولا وأكثر تخصصا، أي في مستوى الماستر أو الدكتوراه، أما المسار المهني فهو الذي يتيح للطلّاب بالدخول المباشر في عالم الشغل، أي على مستوى الليسانس أو الماستر .

### 4 - نظام التكوين LMD:

- يعرف النظام الجامعي عدة اختلالات سواء على مستوى المرافق وتنظيم المؤسسات أو على المستوى البيداغوجي والعلمي والتكوين أما هذا الوضع لجأت المصالح المعنية لتصحيح هذا الاختلال عبر اصلاح شامل وعميق على مستوى التسيير والأداء ومخرجات الجامعة الجزائرية إذا انطلق قطاع التعليم في اصلاح التعليم الذي من شأنه أن يجعل من الجامعة الجزائرية لها مركز من جهى ومن جهة لتطلع الشباب نحو بناء مستقبل للاستفادة من تكوين عالي نوعي يمددهم من مؤهلات ضرورية لاندماج في عالم الشغل . لتلبية متطلبات القطاع الاجتماعي والاقتصادي لذا تبنته الجزائر تحت نظام ( ليسانس - ماستر - دكتوراة )<sup>2</sup> .

(1) [http://www.univ-setif2.dz/index.php?option=com\\_content&view=category&layout=blog&id=45&Itemid=241&lang=ar](http://www.univ-setif2.dz/index.php?option=com_content&view=category&layout=blog&id=45&Itemid=241&lang=ar)

<sup>2</sup>- التنمية البشرية بالتعليم والتعلم في الوطن العربي إبراهيم عصمت مطاوي ، دار الفكر العربي ، القاهرة 2002، ص149

## 5 - هيكل نظام LMD :

تتمثل في 3 أطوار للتكوين :

(1) - **الطور الأول** : يتوج بشهادة ليسانس تتمثل هذه المرحلة التكوينية في طورين ، تكويناً قاعدياً ، أولاً متعدد التخصصات مدته من سداسي إلى 4 سداسيات ، وهو معرفة المبادئ المنهجية واكتشافها .

(2) - **الطور الثاني** : يتوج بالماستر تدوم مرحلتين ويسمح لكل طالب حامل على شهادة ليسانس أكاديمي وتتوفر فيه شروط الالتحاق .

(3) - **الطور الثالث** : يتوج بشهادة الدكتوراة تبلغ مدة التكوين 6 سداسيات على الأقل وأمام التطور المتغير للمعلومات والتخصصات والطابع التطبيقي للبحث على التكوين في الدكتوراه لتعميق المعارف في الاختصاص من أجل البحث

## 6 - تنظيم التعليم في ظل نظام LMD:

- ينظم التعليم العالي في سداسيات يتطرق إلى وحدات تعليمية في ميدان التكوين هو بناء متجانس يعطي عدة تخصصات على شكل عروض تكوين تتفرع إلى ميدان وتخصص وفرع لايقياس التعليم والتكوين المحصلين بسنوات الدراسة إنما بأرصدة :

- الحساب 180 رصيد للحصول على ليسانس

- الحساب 120 رصيد للحصول على ماستر

- إن الأرصدة هي وحدة حساب تسمح بقياس عمل الطالب خلال ( السداسي )

- ( دروس ، أعمال موجهة ، أعمال تطبيقية ، تربص ، بحوث ) والأرصدة قابلة للاكتتاب والتحويل من مسار إلى مسار اخر .

## 7 - الهياكل البيداغوجية :

- تتوفر الجامعة على هياكل بيداغوجية عديدة ببطاقة استيعاب تصل إلى 10600 مقعد بيداغوجي

- إضافة إلى مكتبة تابعة لكل كلية كما نجد المكتبة المركزية مجهزة ب 12000 عنوان و 60000 ألف نسخة إضافة إلى قاعة انترنت .

- قاعة محاضرات كبرى مكيفة ومجهزة بكل الأجهزة الحديثة .

- مخابر البحث .<sup>1</sup>

<sup>1</sup>- دليل الطالب الجامعي ، جامعة زيان عاشور ، الجلفة ، السنة الجامعية 2012



خلاصة الفصل :

مع مرور عشر سنوات علي هاته الهيكلية الجديدة التي عرفها قطاع التعليم العالي في الجزائر لا بد من إجراء ولو تقييم أولي لمعرفة مدى فاعلية هذه الإصلاحات وما هي الثمار التي تم جنيها، ما يهمنا في هذا الإطار هو تقييم سياسات التعليم والتكوين الجامعي ، وعلي أي أساس يتم فتح التخصصات التكوينية ؟ ولماذا يغلب الطابع الأكاديمي علي المسارات التكوينية ؟ أهو لرغبة الطلبة ؟ أم لإحتياجات المحيط الإقتصادي والإجتماعي ؟ ام لجهل بمتطلبات وإحتياجات المحيط الإقتصادي والإجتماعي والناجم بالأساس عن غياب آليات للإتصال بين الجامعة والبيئة الخارجية ؟ أم هو راجع للأطر القانونية المنظمة والمحددة لعمل الأساتذة ؟ أم راجع لقلّة التحفيز لدي الأساتذة ؟ أم هو راجع لغياب وقلة الحركية الإقتصادية؟ وهل تغيرت البرامج التكوينية في النظام الجديد LMD أم هي نفسها البرامج المتبعة في النظام الكلاسيكي ؟ وهل إستجاب الطاقم التاطيري [الأساتذة] مع ما يتيح هذا النظام الجديد من مزايا كفتح تخصصات جديدة مهنيه تستجيب بالدرجة الأولى لإحتياجات البيئة المحلية ؟